Assiut J. of Agric. Sci., 43 No. (1) (131-154)

دراسة اقتصادية عن التعدي علي الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط

رامي أحمد عبد الحفيظ
مدرس الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة - جامعة أسيوط

مقدمة:

ما من شك في أن مورد الأرض كان وسيظل ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الزراعية، وأحد أهم التحديات التي تواجهها مصر. ويتعرض هذا المورد للعديد من أوجه التعدي التي تحد من قدرته علي مواجهة دوره الرئيسي في إنتاج الغذاء والكساء اللازمين لأي مجتمع، والأكثر إلحاحاً لدي المجتمع المصري. ويعتبر البناء علي الأرض الزراعية أهم صور التعدي علي هذه الأرض، وأحد معوقات تنمية القطاع الزراعي.

إن استقطاع مساحات متزايدة من الأرض الزراعية، ونقص معدلات استصلاح مساحات جديدة في الوقت الذي يزيد فيه السكان بمعدلات عالية، قد أدي بالفعل إلي تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية. ولعل استقراء التاريخ يؤكد ذلك. ففي عام 1927 بلغ عدد سكان مصر حوالي 14.2 مليون نسمة، في حين بلغت مساحة الأرض الزراعية حوالي 5.6 مليون فدان، محققة بذلك نسبة أرضية سكانية تقدر بحوالي 0.4 . وفي عام 1960 بلغت هذه النسبة حوالي 0.23 فقط. وقد أستمر انخفاض هذه النسبة في الفترات التالية ، حيث لم تتجاوز حوالي 0.18 عام 1970 ، وحوالي 0.14 عام 1980، وحوالي 0.12 عام 2001 ، وحوالي 0.11 عام 2009[(1)].

مشكلة الدراسة:

بالرغم مما تضمنته القوانين من تجريم لمعظم صور الاعتداء علي الأرض الزراعية بصورة عامة والتشييد والبناء عليها بصورة خاصة، فمن السهل ملاحظة التوسع الهائل في عمليات البناء والتشييد علي تلك الأراضي خصوصاً تلك المجاورة للقرى والمدن، بشكل يهدد مستقبل القطاع الزراعي وقدرته علي توفير احتياجات الأفراد من الغذاء والكساء ، ويزيد من اعتماده علي الخارج في تلبية هذه الاحتياجات الأساسية.

هدف الدراسة:

لعل إلقاء الضوء علي مشكلة التعدي علي الأرض الزراعية بما يمكن معه الوقوف علي تطورها وتحديد أبعادها وتقدير مخاطرها لهو من الأمور التي كانت وستظل تشغل فكر الباحثين خصوصاً العاملين في مجال الدراسات الاقتصادية الزراعية. وانطلاقاً من ذلك فقد استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء علي:

التحكيم : أ.د/عاطف حلمي الشيمي **أ.د/ المتولى صالح الزناتي**

[(1)] عبد التواب اليماني (دكتور)، سمير عدلي (دكتور)، **بعض قضايا سياسة استخدام الموارد الأرضية والمائية في مصر**، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الندوة القومية للسياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية، يناير 1992 ، ص 4 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **الكتاب الإحصائي السنوي**، جمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة.

1- التطور الحادث في مساحة الأرض الزراعية القديمة منها والمستصلح وذلك علي مستوي مختلف المراكز الإدارية بمحافظة أسيوط.
2- التطور الحادث في حالات التعدي علي الأرض الزراعية ، والمزال وعدم المزال منها وسبب عدم الإزالة.
3- التعدي علي الأرض الزراعية فيما بعد 2011/1/25 والمزال من التعديات.

أسلوب البحث ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة علي العديد من البيانات المستمدة من بعض إدارات مديرية الزراعة بأسيوط، بالإضافة إلي البيانات المستمدة من مركز المعلومات واتخاذ القرار بمحافظة أسيوط وبعض مصادر البيانات الأخرى المتاحة ببعض الدراسات السابقة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما تم الاعتماد في تحليل تلك البيانات علي أسلوبي التحليل الوصفي والكمي سواء عن طريق تقدير متوسطات قيمة الظواهر موضوع الدراسة أو اتجاهاتها العامة. وقد شملت الدراسة جميع مراكز محافظة أسيوط وعددها أحد عشر مركزاً ، وذلك علي إمتداد فترة زمنية ، ارتبط مداها طبقاً لظروف الظاهرة موضع الدراسة ومدي توفر بياناتها.

نتائج الدراسة:

أولاً : التطور الحادث في مساحة الأرض الزراعية:

1 – التطور الحادث في مساحة الزمام القديم:

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلي أن زمام الأرض القديمة علي مستوي محافظة أسيوط والذي يضم أراضي تابعة للائتمان الزراعي والإصلاح الزراعي والهيئات قد أتسم بالاستقرار النسبي* من عام 1997/96 حتي عام 2004/2003 ، اتجهت بعدها مساحة الزمام إلي الانخفاض الذي زادت حدته ابتداء من عام 2008/2007. وبشكل عام فقد انخفضت مساحة هذا الزمام من 314658 فدان عام 1997/96 إلي 306904 فدان عام 2012/2011. أي بمقدار 7754 فدان خلال فترة الدراسة تعادل حوالي 2.48% من متوسط مساحة الزمام القديم بمحافظة أسيوط والبالغ حوالي 312741.4 فدان. ويعني ذلك أن المساحة تنخفض في المتوسط بحوالي 484.6 فدان سنوياً خلال فترة الدراسة.

* ربما يعكس هذا الاستقرار النسبي بطء الاستجابة وعدم الانتظام في التسجيل الرسمي للتغيرات الفعلية الحادثة في مساحة الأرض المزروعة سواء أكان ذلك علي مستوي المحافظة أو مستوي مراكزها.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور مساحة الزمام القديم بمحافظة أسيوط طبقاً لأفضل النماذج الرياضية أمكن التوصل إلي الصورة التالية:

$$\hat{Y} = 313367.20 + 736.98X - 73.69\ X^2$$
$$(370.19) \quad (3.22)^{**} \quad (-5.62)^{**}$$
$$F = 61.90 \qquad \overline{R}^2 = 0.89$$

حيث $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية لمساحة الزمام القديم بالمحافظة بالفدان.

X = ترتيب عنصر الزمن (1 ، 2 ، 3 ، .... ، 16).

وقد ثبتت معنوية نموذج ومعاملات الانحدار، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي 89% من التغيرات الحادثة في مساحة الزمام القديم بالمحافظة. وتعكس قيمة معاملات الانحدار تناقص هذه المساحة سنوياً بمعدلات متزايدة بما يقدر في متوسط فترة الدراسة بحوالي 515.75 فدان، تعادل حوالي 0.16% من متوسط مساحة الزمام السابق الإشارة إليه.

أما علي مستوي مراكز المحافظة* ، فقد إتسمت مساحة الزمام القديم بالاستقرار أيضاً في معظم السنوات الأولي، ثم اتجهت فيما بعدها إلي الانخفاض وقد سجلت مساحة الزمام انخفاضاً فيما بين عامي 1997/96 – 2012/2011 بلغ في مركز ديروط 1503 فدان تعادل حوالي 3.76% من متوسط مساحة الزمام القديم بهذا المركز والبالغ حوالي 40019.69 ، إي بما يقدر بحوالي 93.94 فدان سنوياً، تعادل حوالي 0.23% من متوسط مساحة الزمام القديم بالمركز المذكور. وبالمثل، فقد انخفضت مساحة الزمام القديم فيما بين عامي 1997/96 ، 2012/2011 بحوالي 410 فدان بمركز القوصية تعادل حوالي 1.12% من المتوسط السنوي لمساحة الزمام القديم بهذا المركز ، وبما يقدر بحوالي 25.63 فدان سنوياً تعادل حوالي 0.07% من هذا المتوسط. كما انخفضت هذه المساحة فيما بين العامين المشار إليهما بمقدار 1626 ، 1163 ، 623 ، 250 ، 560 ، 1169 ، 203 ، 100 فدان بمراكز منفلوط ، أسيوط ، أبوتيج ، صدفا ، أبنوب ، الفتح ، الساحل والبداري، وبما يعادل حوالي 4.02% ، 2.72% ، 2.24% ، 1.57% ، 5.25% ، 1.37% ، 0.51% ، علي الترتيب من المتوسط السنوي لمساحة الزمام القديم بهذه المراكز. ويعادل هذا الانخفاض ما يقدر سنوياً بحوالي 101.63 ، 72.69 ، 38.94 ، 15.63 ، 35.5 ، 73.06 ، 12.69 ، 6.25 فدان وبنسب تقدر بحوالي 0.25% ، 0.17% ، 0.14% ، 0.09% ، 0.10% ، 0.33% ، 0.09% ، 0.03% من المتوسط السنوي لمساحة الزمام بتلك المراكز. أما مركز الغنايم فقد زادت مساحة زمامه القديم فيما بين العامين المشار إليها بحوالي 57 فدان، تعادل حوالي 0.65% من المتوسط السنوي لمساحة الزمام القديم بهذا المركز ، أي ما يعادل 3.56 فدان سنوياً تعادل حوالي 0.04% من المتوسط السنوي لمساحة الزمام القديم بهذا المركز . وانعكاساً لكل ما سبق يمكن القول أن مركز الغنايم هو المركز الوحيد الذي تحققت زيادة سنوية في مساحة زمامه من الأرض القديمة قدرت في المتوسط بحوالي 0.04% من متوسط مساحة زمامه في الفترة

* لم تشمل الحسابات علي مستوي المراكز، أراضي الإصلاح الزراعي والهيئات، حيث لم تظهر في بيانات المصادر سوى علي مستوي المحافظة فقط وهي ثابتة تقريباً علي مدي فترة الدراسة.

موضع الدراسة، في حين تراوح متوسط النقص السنوي في مساحة الأرض القديمة ببقية مراكز المحافظة بين حد أدنى يقدر بحوالي 0.03% بمركز البداري ، وحد أقصي يقدر بحوالي 0.33% بمركز الفتح.

2 – التطور الحادث في مساحة المزروع من الأرض المستصلحة:

بالنظر إلي بيانات الجدول رقم (1) السابق الإشارة غليه يتبين أن مساحة الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط ، تضم بالإضافة إلي مساحة الزمام القديم مساحة مزروعة في الأرض المستصلحة ، تراوحت ما بين 8757 فدان عام 1997/96 و 43609 فدان عام 2012/2011 وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لهذه المساحة فيما بين العامين المذكورين ، أمكن التوصل طبقاً لأفضل النماذج الرياضية إلي الصورة التالية:

$$\hat{Y} = 3189.20 + 2428.58X$$
$$(2.95)^{**} \quad (21.72)^{**}$$
$$F = 471.91 \qquad \overline{R}^2 = 0.97$$

حيث $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية لمساحة المزروع من الأرض المستصلحة.

X = ترتيب عنصر الزمن (1 ، 2 ، 3 ، .... ، 16).

وقد ثبتت معنوية نموذج ومعاملات الانحدار ، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي 97% من التغيرات الحادثة في المساحة المزروعة من الأرض المستصلحة بالمحافظة. وتعكس قيمة معامل الانحدار زيادة هذه المساحة بمقدار 2428.58 فدان سنوياً ، أي ما يعادل حوالي 10.19% من المتوسط السنوي للمساحة المزروعة من الأرض المستصلحة والبالغ حوالي 23832.2 فدان.

أما علي مستوي مراكز المحافظة فقد زادت المساحة المزروعة في الأرض المستصلحة فيما بين عامي 1997/96 ، 2012/2011 بمقدار 931 فدان بمركز ديروط ، 3189 فدان بمركز القوصية، 8074 فدان بمركز منفلوط ، 1361 فدان بمركز أسيوط ، 154 فدان بمركز أبوتيج، 127 فدان بمركز الغنايم، 3266 فدان بمركز أبنوب، 8957 فدان بمركز الفتح، 1738 فدان بمركز الساحل، 7056 فدان بمركز البداري. ولم يحقق مركز صدفا زراعة أي مساحات جديدة علي أرضه.

3 – التطور الحادث في إجمالي المساحة الأرضية المزروعة بمراكز المحافظة ونصيب الفرد منها:

في ضوء التطور الحادث في مساحة الزمام القديم والمزروع بالأراضي المستصلحة، تمكنت المحافظة من زيادة إجمالي المساحة الأرضية المزروعة بها من 323415 فدان عام 1997/96 إلي 350513 فدان عام 2012/2011، أي بمقدار 27098 فدان ، تعادل حوالي 8.05% من المتوسط السنوي لإجمالي المساحة المزروعة بالمحافظة خلال فترة الدراسة والبالغ حوالي 336573.6 فدان.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي المساحة الأرضية المزروعة بمحافظة أسيوط، أمكن الحصول علي أفضل الصور الرياضية التالية:

$$\hat{Y} = 320313.62 + 1912.82X$$
$$(222.56)^{**} \quad (12.85)^{**}$$
$$F = 165.15 \qquad \overline{R}^2 = 0.92$$

حيث $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية لإجمالي المساحة الأرضية المزروعة بالمحافظة.

X = ترتيب عنصر الزمن (1 ، 2 ، 3 ، .... ، 16).

وقد ثبتت معنوية نموذج ومعامل الانحدار، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي 92% من التغيرات الحادثة في إجمالي المساحة الأرضية المزروعة بالمحافظة. وتعكس قيمة معامل الانحدار زيادة المساحة الأرضية المزروعة سنوياً بحوالي 1912.82 فدان ، تعادل حوالي 0.57% من المتوسط السنوي لمساحة الأرض المزروعة بالمحافظة.

أما علي مستوي مراكز محافظة أسيوط فقد زاد إجمالي مساحة الأرض المزروعة بها فيما بين عامي 1997/96 ، 2012/2011 بحوالي 2771 فدان بمركز القوصية ، 6448 فدان بمركز منفلوط، 198 فدان بمركز أسيوط، 184 فدان بمركز الغنايم، 2698 فدان بمركز أبنوب، 7788 فدان بمركز الفتح ، 1535 فدان بمركز الساحل، 6955 فدان بمركز البداري. أما مراكز ديروط وأبوتيج وصدفا فقد انخفضت مساحة الأرض الزراعية بها فيما بين العاملين المشار إليهما بمقدار 572، 469، 250 فدان علي الترتيب.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط في الفترة (1997/1996 – 2012/2011) حوالي 2.34 قيراط ، مسجلاً أعلي قدر له بمركز أبنوب حيث قدر هذا المتوسط بحوالي 2.96 قيراط ، في حين سجل أدني مستوي له بمركز أسيوط حيث لم يتجاوز نصيب الفرد من الأرض الزراعية حوالي 1.35 قيراط (جدول رقم 2).

جدول رقم (2): متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية بمراكز محافظة أسيوط في الفترة (1997/96 – 2012/2011).

المركز	المساحة الأرضية* المزروعة (فدان)	عدد السكان** (نسمة)	متوسط نصيب الفرد (قيراط)
ديروط	40786	462267	2.12
القوصية	40770	360300	2.72
منفلوط	44450	415405	2.57
أسيوط	44236	788595	1.35
أبوتيج	28016	264087	2.55
صدفا	17241	151746	2.73
الغنايم	8822	105079	2.01
أبنوب	37595	304774	2.96
الفتح	29163	242443	2.89
الساحل	15714	134610	2.80
البداري	23044	213900	2.59
المحافظة	336574	3444967	2.34

* يدخل في المساحة التابع منها للإصلاح الزراعي والهيئات.
** عدد السكان طبقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2006.
المصدر: (1) جدول رقم (1) بهذا البحث.
(2) محافظة أسيوط – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **بيانات غير منشورة**، 2011.
(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **بيانات غير منشورة** ، 2011.

ثانياً: التطور الحادث في إجمالي المساحة المستصلحة والمبور منها موسمياً:

تتضمن المساحة المستصلحة والمعدة للزراعة مساحات لا تستغل بصورة جزئية أو كلية على مستوي المحافظة لأسباب تتعلق علي ما يبدو بامكانات استزراعها سواء أكان ذلك متصلاً وهو الغالب بمدي وفرة مياه الري، أو نقص بعض متطلبات الاستزراع الأخري. ففي الوقت الذي بلغت فيه مساحة الأرض المستصلحة في متوسط الفترة من عام 2001/2000 إلي 2012/2011 طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم (3) حوالي 37077 فدان سنوياً ، فإن متوسط ما يتم زراعته منها لا يتجاوز حوالي 28521 فدان. وتتبقي مساحة تقدر بحوالي 8556 فدان في نطاق ما يعرف بالبور الموسمي، وهو ما يقدر بحوالي 23% من متوسط المساحة المستصلحة.

وطبقاً لما هو مبين بالجدول المشار إليه ، فقد زادت المساحة المستصلحة علي مستوي المحافظة من 17721 فدان عام 2001/2000 إلي حوالي 68704 فدان عام 2012/2011.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لإجمالي المساحة المستصلحة علي مستوي المحافظة خلال الفترة المشار إليها ، أمكن التوصل إلي النموذج الرياضي التالي:

$$\hat{Y} = 5774.38 + 4815.92X$$
$$(1.64) \quad (10.06)^{**}$$
$$F = 101.27 \quad \overline{R}^2 = 0.90$$

حيث $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية لمساحة الأرض المستصلحة بالفدان.

X = ترتيب عنصر الزمن (1 ، 2 ، 3 ، .... ، 12).

وقد ثبتت معنوية نموذج ومعامل الانحدار، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي 90% من التغيرات الحادثة في المساحة المستصلحة بالمحافظة. وتعكس قيمة معامل الانحدار زيادة المساحة المستصلحة بحوالي 4815.92 فدان سنوياً خلال فترة الدراسة، وهو ما يعادل حوالي 13% من المتوسط السنوي للمساحة المستصلحة خلال هذه الفترة والبالغ حوالي 37077 فدان.

أما علي مستوي مراكز المحافظة، فقد بلغ المتوسط السنوي للمساحة المستصلحة بها حوالي 867 فدان بمركز ديروط ، 4506 فدان بمركز القوصية، 5617 فدان بمركز منفلوط، 1985 فدان بمركز أسيوط ، 294 فدان بمركز أبوتيج، 105 فدان بمركز الغنايم، 3609 فدان بمركز أبنوب، 11247 فدان بمركز الفتح، 3195 فدان بمركز الساحل، 5654 فدان بمركز البداري.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للمساحة المبورة موسمياً من المساحة المستصلحة علي مستوي المحافظة أمكن التوصل إلي النموذج الرياضي التالي:

$$\hat{Y} = 6048.09 - 2893.15X + 393.48\,X^2$$
$$(1.71) \quad (-2.31)^{*} \quad (4.20)^{**}$$
$$F = 38.93 \quad \overline{R}^2 = 0.87$$

حيث $\hat{Y}$ = القيمة التقديرية للمساحة المبورة موسمياً.

X = ترتيب عنصر الزمن (1 ، 2 ، 3 ، .... ، 12).

وقد ثبتت معنوية نموذج ومعاملات الانحدار، كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل إلي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي 87% من التغيرات الحادثة في المساحة المبورة موسمياً. وتعكس قيمة معاملات الانحدار زيادة هذه المساحة بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 2222 فدان تعادل حوالي 25.97% من المتوسط السنوي للمساحة المبورة موسمياً علي مستوي المحافظة.

أما علي مستوي مراكز المحافظة، فقد بلغ المتوسط السنوي للمساحة المبورة موسمياً حوالي 44 فدان بمركز ديروط ، 49 فدان بمركز القوصية، 680 فدان بمركز منفلوط ، 255 فدان بمركز أسيوط، 33 فدان بمركز أبوتيج، 6 فدان بمركز الغنايم، 1184 فدان بمركز أبنوب، 2951 فدان بمركز الفتح، 2204 فدان بمركز الساحل، 1150 فدان بمركز البداري.

ثالثاً : التعدي علي الأرض الزراعية وإزالة التعديات:

1- التعدي علي الأرض الزراعية:

تم حصر التعديات علي الأرض الزراعية بمحافظة أسيوط خلال فترتين رئيسيتين الأولي فيما بين 1996/5/12 وحتي 2003/9/29، والثانية فيما بعد 2004/9/29 وحتي 2011/6/15. وتشير بيانات الجدولين رقمي (4 ، 5) إلي عدد

حالات التعدي، ومساحة الأراضي الزراعية التي تم التعدي عليها علي مستوي مراكز محافظة أسيوط، في كل من الفترتين المشار إليهما، حيث يتضح أنه خلال الفترة من صدور الأمر العسكري رقم (1) لسنة 1996[*] وحتي 2003/9/29 ، بلغ عدد حالات التعدي علي الأرض الزراعية بمختلف مراكز محافظة أسيوط 40860 مخالفة، شملت مساحة تقدر بحوالي 1611.62 فدان ، بمتوسط مساحة للمخالفة تقدر بحوالي 0.95 قيراط . ويقدر المتوسط السنوي لعدد المخالفات بحوالي 5690.81 مخالفة، كما يقدر المتوسط السنوي لمساحة التعدي بحوالي 224.46 فدان. وقد بلغ عدد حالات التعدي أقصاه بمركز الفتح، حيث سجل عددها 10588 مخالفة، استحوذت مساحة تقدر بحوالي 352.86 فدان، وبمتوسط يقدر بحوالي 0.80 قيراط للمخالفة الواحدة. أما مركز الغنايم فقد سجل أدني عدد للمخالفات حيث بلغت 426 مخالفة فقط، إستحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 17.75 فدان ، وبمتوسط يقدر بحوالي قيراط واحد للمخالفة الواحدة. أما الفترة الثانية (2003/9/29 وحتي 2011/6/15) فقد شهدت علي مستوي محافظة أسيوط 88052 مخالفة، استحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 3518.14 فدان، وبمتوسط يقدر بحوالي 0.96 قيراط للمخالفة الواحدة. ويقدر المتوسط السنوي لعدد المخالفات بحوالي 11963.59 ، كما يقدر المتوسط السنوي لمساحة التعدي بحوالي 478.01 فدان. وقد أحتل مركز ديروط موقع الصدارة طبقاً لعدد مخالفاته في التعدي علي الأرض الزراعية حيث بلغ عددها 14632 مخالفة استحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 618.86 فدان، وبمتوسط يقدر بحوالي 1.42 قيراط للمخالفة الواحدة، كما بلغ عدد المخالفات حده الأدني بمركز الغنايم، مسجلاً 2382 مخالفة، استحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 146.31 فدان، وبمتوسط يقدر بحوالي 1.47 قيراط للمخالفة الواحدة. وبشكل عام يقدر المتوسط السنوي علي مدي الفترتين السابقتين معاً بحوالي 8866.02 مخالفة وحوالي 352.8 فدان.

[*] صدر الأمر العسكري في مايو 1996 وتم تسجيل المخالفات إبتداء من 1996/5/12.

وبالنظر إلي بيانات الجدولين رقمي (4 ، 5) تبين أن كل مساحة تقدر بحوالي 8.03 من الأرض المزروعة علي مستوي المحافظة قد تعرضت في الفترة الأولي لمخالفة واحدة عليها، وهو ما يعني كثافة تعدي تقدر بحوالي 0.12 مخالفة عن كل فدان. وقد وصلت كثافة التعدي أعلي مستوي لها بمركز الفتح حيث قدرت هذه الكثافة بحوالي 0.39 مخالفة للفدان، في حين وصلت كثافة التعدي أدني مستوي لها بمركز القوصية حيث قدرت بحوالي 0.04 مخالفة للفدان. وفي الفترة الثانية تبين أن كل مساحة تقدر بحوالي 3.92 فدان من الأرض المزروعة علي مستوي المحافظة قد تعرضت لمخالفة، بكثافة تعدي تقدر بحوالي 0.26 مخالفة للفدان، واحتفظ مركزي الفتح والقوصية بأكبر وأدني كثافة تعدي، حيث قدرت بحوالي 0.37 ، 0.08 ، في المركزين علي الترتيب. ويعكس ذلك زيادة كثافة التعدي فيما بين الفترتين علي مستوي المحافظة وجميع مراكزها باستثناء مركز الفتح الذي شهدت كثافة التعدي فيه انخفاضاً ضئيلاً فيما بين الفترتين بالرغم من احتفاظه بموقع الصدارة باعتباره أكثر مراكز المحافظة كثافة في التعدي علي الأرض الزراعية . وبشكل عام يقدر المتوسط السنوي لكثافة التعدي خلال الفترتين بحوالي 0.19 .

2 – إزالة التعدي علي الأرض الزراعية:

تشير بيانات الجدول رقم (6) إلي أن عدد حالات الإزالة من إجمالي حالات التعدي علي الأرض الزراعية خلال الفترة (2003/9/29 – 2011/6/15) قد بلغ علي مستوي محافظة أسيوط 66477 حالة، تعادل حوالي 75.49% من إجمالي حالات التعدي خلال هذه الفترة والبالغة 88052 حالة . وقد تراوحت نسبة الإزالة بين حد أدني قدر بحوالي 58.05% بمركز الفتح وحد أقصي قدر بحوالي 93.08% بمركز منفلوط. كما بلغت المساحة المزالة علي مستوي المحافظة حوالي 2779.62 فدان تعادل حوالي 79.01% من إجمالي مساحة التعديات والبالغة حوالي 3518.14 فدان. كما بلغت هذه النسبة أدني مستوي لها بمركز الفتح مسجلة حوالي 61.31% وأعلي مستوي لها بمركز منفلوط مسجلة حوالي 93.30%.

أما الحالات غير المزالة فقد بلغ عددها علي مستوي المحافظة 21575 حالة، تستحوذ مساحة تقدر بحوالي 738.52 فدان. وقد تم حصر أسباب عدم الإزالة لتضم كلا من إقامة السكان بها، وصعوبة وصول المعدات إليها ، جريان إجراءات الإزالة. وقد إستحوذ السبب الأول علي حوالي 24.42% من الحالات في مقابل 10.14% للسبب الثاني ، 65.44 للسبب الثالث (جدول رقم 7).

3 – التعدي علي الأرض الزراعية بعد ثورة 25 يناير 2011:

شهدت الفترة منذ 25 يناير 2011 وحتي 2012/1/25 ثورة حقيقية في التعدي علي الأرض الزراعية. وطبقاً للبيانات المتاحة والمدونة بالجدول رقم (8) تجزأ هذه الفترة إلي ثلاث فترات الأولي من 2011/1/25 وحتي 2011/6/18 والثانية من 2011/6/19 وحتي 2011/10/31 ، والثالثة من 2011/11/1 وحتي 2012/1/25.

جدول رقم (6): المزال وغير المزال من حالات التعدي على الأرض الزراعية في الفترة (2003/9/29- 2011/6/15)

المركز	المزال من التعديات				نسبة الحالات المزالة من إجمالي حالات التعدي (%)	غير المزال من التعديات			
	عدد الحالات	المساحة				عدد الحالات	المساحة		
		س	ط	ف			س	ط	ف
ديروط	12442	14	6	537	85.03	2190	4	14	81
القوصية	2776	15	5	135	86.86	420	11	8	10
منفلوط	11251	9	22	477	93.08	837	6	8	34
أسيوط	10116	8	12	471	69.45	4449	23	1	157
أبوتيج	5364	19	6	193	69.15	2393	7	18	70
صدفا	3125	5	3	106	65.91	1616	7	10	50
الغنايم	2196	-	3	136	92.19	186	18	23	9
أبنوب	4933	9	11	200	63.64	2819	14	16	96
الفتح	6697	2	17	262	58.08	4833	9	8	165
الساحل	3423	15	20	117	73.25	1250	14	2	42
البداري	4154	22	1	141	87.71	582	16	19	19
المحافظة	66477	22	14	2779	75.49	21575	9	12	738

المصدر: مديرية الزراعة بأسيوط ، إدارة حماية الأراضي، **بيانات غير منشورة**، 2011.

جدول رقم (7): أسباب عدم إزالة حالات التعدي علي الأرض الزراعية في الفترة (2003/9/19 – 2011/6/15)

المركز	عدد الحالات عند الإزالة	أسباب عدم الإزالة					
		مشغول بالسكان		صعوبة وصول المعدات		جاري العمل	
		العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
ديروط	2190	333	15.21	263	12.01	1594	72.79
القوصية	420	75	17.86	11	2.62	334	79.52
منفلوط	837	50	5.97	15	1.79	772	92.23
أسيوط	4449	645	14.50	10	0.22	3794	85.28
أبوتيج	2393	1120	46.80	561	23.44	712	29.75
صدفا	1616	1216	75.25	196	12.13	204	12.62
الغنايم	186	50	26.88	6	3.23	130	69.89
أبنوب	2819	842	29.87	237	8.41	1740	61.72
الفتح	4833	297	6.15	310	6.41	4226	87.44
الساحل	1250	521	41.68	398	31.84	331	26.48
البداري	582	120	20.62	181	31.10	281	48.28
المحافظة	21575	5269	24.42	2188	10.14	14118	65.44

المصدر: مديرية الزراعة بأسيوط ، إدارة حماية الأراضي، **بيانات غير منشورة**، 2011.

وقد شهدت الفترة الأولي 4701 حالة تعدي علي الأرض الزراعية ، إستحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 158.90 فدان، بمتوسط يقدر بحوالي 0.81 قيراط للحالة الواحدة. وقد بلغ المتوسط الشهري لعدد المخالفات خلال هذه الفترة حوالي 985.53 مخالفة، بمتوسط شهري لمساحة التعدي يقدر بحوالي 799.50 قيراط ، أي ما يعادل حوالي 33.31 فدان شهرياً . ويعني ذلك أن هذه الفترة قد شهدت تعديات يومية يقدر عددها بحوالي 32.85 مخالفة، تشمل مساحة تعدي يومي تقدر بحوالي 1.11 فدان. وقد أحتل مركز أسيوط مكان الصدارة طبقاً لعدد المخالفات ، والتي وصل عددها إلي 941 مخالفة خلال هذه الفترة بمتوسط يقدر بحوالي 0.90 قيراط للمخالفة الواحدة، في حين لم يتجاوز عدد المخالفات 113 مخالفة في مركز الغنايم، مسجلاً بذلك أدني مستويات التعدي بين مراكز المحافظة وبمتوسط يقدر بحوالي 1.49 قيراط للمخالفة الواحدة. وقد بلغ عدد الحالات التي تم إزالتها من التعديات في هذه الفترة 110 حالة، تمثل حوالي 2.34% من إجمالي عدد حالات التعدي بالمحافظة. كما اقتصرت عمليات إزالة التعدي علي بعض المخالفات بمراكز القوصية وأسيوط وأبوتيج دون غيرها من المراكز ، جدول رقم (9).

أما الفترة الثانية، فقد شهدت 7056 مخالفة تعدي علي الأرض الزراعية، استحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 261.58 فدان، بمتوسط يقدر بحوالي 0.89 قيراط للمخالفة الواحدة. وقد بلغ المتوسط الشهري لعدد المخالفات خلال هذه الفترة حوالي 1653.64 مخالفة، بمتوسط شهري لمساحة التعدي تقدر بحوالي 1426.8 قيراط، أي ما يعادل حوالي 59.45 فدان شهرياً. ويعني ذلك أن هذه الفترة قد شهدت تعديات يومية يقدر عددها بحوالي 53.45 مخالفة، تشمل مساحة تعدي يومي تقدر بحوالي 1.98 فدان. وقد أحتل مركز منفلوط مكان الصدارة طبقاً لمخالفات التعدي علي الأرض الزراعية والتي وصل عددها بهذا المركز إلي 1056 مخالفة خلال هذه الفترة بمتوسط يقدر بحوالي 1.17 قيراط للمخالفة الواحدة، كما استحوذ مركز الغنايم علي الحد الأدني من المخالفات والتي بلغت 168 مخالفة فقط بمتوسط مساحة يقدر بحوالي 0.95 قيراط للمخالفة الواحدة. وقد بلغ عدد الحالات التي تم إزالتها 389 حالة تمثل حوالي 5.51% من إجمالي عدد حالات التعدي بالمحافظة، كما أمتدت عمليات الإزالة لتشمل بعض المخالفات بمراكز القوصية وأسيوط وأبوتيج وصدفا والغنايم.

وقد شهدت الفترة الثالثة 7866 مخالفة تعدي علي الأرض الزراعية، استحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 274.75 فدان بمتوسط يقدر بحوالي 0.84 قيراط للمخالفة الواحدة. وقد بلغ المتوسط الشهري لعدد المخالفات خلال هذه الفترة حوالي 2809.29 مخالفة، بمتوسط مساحة تعدي شهرية تقدر بحوالي 2355.0 قيراط ، أي ما يعادل حوالي 98.13 فدان شهرياً، ويعني ذلك أن هذه الفترة قد

شهدت تعديات يومية يقدر عددها بحوالي 93.64 مخالفة، تشمل مساحة تعدي يومي يقدر بحوالي 3.27 فدان. وقد أحتل مركز منفلوط مكان الصدارة طبقاً لعدد مخالفات التعدي علي الأرض الزراعية خلال هذه الفترة ، حيث وصل عددها إلي 1889 مخالفة بمتوسط يقدر بحوالي 0.62 قيراط للمخالفة الواحدة. كما استحوذ مركز الغنايم علي المركز الأخير طبقاً لعدد هذه المخالفات والتي بلغ عددها 104 مخالفة، بمتوسط يقدر بحوالي 1.04 قيراط للمخالفة الواحدة. وقد بلغ عدد الحالات التي تم إزالتها خلال هذه الفترة بجميع مراكز المحافظة 939 مخالفة تمثل حوالي 9.99% من إجمالي عدد حالات التعدي بالمحافظة. وشملت الإزالة تعديات بمراكز القوصية ومنفلوط وأبوتيج وصدفا والغنايم وأبنوب.

أما علي مستوي فترة العام الكامل من قيام الثورة، فقد بلغ إجمالي عدد حالات التعدي علي الأرض الزراعية 19623 حالة ، استحوذت علي مساحة تقدر بحوالي 695.23 فدان، بمتوسط يقدر بحوالي 0.85 قيراط للمخالفة الواحدة. وقد بلغ المتوسط الشهري لعدد مخالفات التعدي علي الأرض الزراعية علي مدي العام من قيام الثورة حوالي 1635.25 مخالفة، بمتوسط مساحة شهرية يقدر بحوالي 57.94 فدان، ويعني ذلك أن هذه الفترة قد شهدت تعديات يومية يقدر عددها بحوالي 54.5 مخالفة، تشمل مساحة تعدي يومي تقدر بحوالي 1.93 فدان. وقد أحتل مركز منفلوط مكان الصدارة طبقاً لعدد مخالفات التعدي، حيث وصل عددها إلي 3537 مخالفة بمتوسط يقدر بحوالي 0.81 قيراط للمخالفة الواحدة ، كما أستحوذ مركز الغنايم علي المركز الأخير طبقاً لتلك المخالفات والتي وصل عددها بهذا المركز علي مدي العام إلي 385 مخالفة فقط، بمتوسط يقدر بحوالي 1.13 قيراط للمخالفة الواحدة . وقد شمل العام بكامله إزالة 1438 مخالفة تمثل حوالي 7.33% من إجمالي عدد حالات التعدي بالمحافظة، كما شملت مساحة تقدر بحوالي 58.77 فدان علي مستوي المحافظة.

وبشكل عام يمكن القول أن العام التالي لثورة الخامس والعشرين من يناير وإن شهد توجها حذراً في الأشهر الأولي منه في التعدي علي الأرض الزراعية ، إلا أن الأشهر التالية قد شهدت مضاعفة في معدلات عدد ومساحات التعدي مقارنة بما كان عليه الحال خلال الخمس عشرة سنة السابقة ، الأمر الذي يمكن أن يعجل في نفاد الأرض الزراعية القديمة تماماً.

الملخص وأهم النتائج والتوصيات:

يهدد التعدي علي الأرض الزراعية مستقبل القطاع الزراعي في مصر وقدرته علي توفير احتياجات المجتمع من الغذاء. لذلك استهدفت الدراسة إلقاء الضوء علي التطور الحادث في مساحة الأرض الزراعية والتعديات الواقعة عليها بمحافظة أسيوط قبل وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011. وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

1- نقص مساحة الأرض الزراعية القديمة خلال الست عشرة سنة الماضية بما يقدر في المتوسط بحوالي 500 فدان سنوياً ، تعادل حوالي 0.16% من المتوسط السنوي لمساحة الأرض الزراعية القديمة بالمحافظة. ويتجه هذا النقص إلي التزايد بشكل عام عاماً بعد آخر.
2- احتفاظ مركز الغنايم بمساحة أرضه الزراعية القديمة دون نقص في حين انخفضت تلك المساحة بمختلف المراكز الأخري بالمحافظة، حيث وصلت نسبة النقص أعلاها بمركز الفتح، وأدناها بمركز البداري، مما قد

يعكس أثر القرب من عاصمة المحافظة في التعدي على الأراضي الزراعية.

3- زيادة إجمالي المساحة المزروعة بمختلف مراكز المحافظة باستثناء مراكز ديروط وابوتيج وصدفا التي انخفضت مساحتها الزراعية الإجمالية، مما يعني أن المستصلح لم يكن كافياً لتغطية المستقطع منها.

4- زيادة معدلات التعدي علي الأراضي الزراعية، حيث بلغت في النصف الأول من فترة الدراسة حوالي 5691 مخالفة، وبحوالي 224.5 فدان سنوياً ، في حين بلغت حوالي 11964 مخالفة وحوالي 478.0 فدان سنوياً في نصفها الأخير. ويحتل مركز الفتح مكان الصدارة من حيث عدد المخالفات المشار إليها.

5- شهدت فترة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 توجهاً حذراً في التعدي علي الأراضي الزراعية خلال الأشهر الأولي، حيث بلغ المتوسط الشهري لعدد المخالفات في الفترة من 1/25 وحتي 6/18 عام 2011 حوالي 986 مخالفة ، بمساحة تقدر بحوالي 33.8 فدان شهرياً. في حين بلغ 1604 مخالفة بمساحة تقدر بحوالي 59.5 فدان شهرياً في الفترة من 6/19 إلي 10/31 من عام 2011. كما بلغ حوالي 2809 مخالفة بمساحة تقدر بحوالي 98.13 فدان شهرياً في الفترة من 2011/11/1 إلي 2012/1/25. مما يعني أن الأشهر الأخيرة قد شهدت ثورة حقيقية في التعدي علي الأرض الزراعية، وهو ما يتمشي مع الانفلات الأمني الذي شهدته هذه الفترة.

6- يؤدي ثبات مقدار النقص الحادث في مساحة الأراضي القديمة عند مستوي 500 فدان سنوياً، إلي عدم استنزاف هذه الأرض قبل عدة قرون. أما إذا أستمر تزايد معدل النقص مستقبلاً طبقاً لنتائج التحليل الاحصائي خلال فترة الدراسة، فإن الأرض القديمة سوف تستنزف قبل نهاية القرن الحالي.

7- التفاوت الواضح بين النقص الفعلي في مساحة الأراضي الزراعية القديمة ومساحة مخالفات التعدي علي هذه الأرض، مما يعكس عدم تسجيل العديد من المخالفات، وشكلية إزالة التعديات حيث يعود بعدها المخالفون إلي تنفيذ مخالفاتهم.

وفي ضوء كل ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة وضع آلية تضمن انتظام التسجيل السنوي للنقص الفعلي الحادث في مساحة الأراضي الزراعية. وتسجيل مخالفات التعدي علي الأرض الزراعية، فور وقوعها، لإتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين.
2- الوقف الفعلي لأي تعد علي الأرض الزراعية سواء أكان ذلك من القطاع الخاص أو المؤسسات الرسمية بالدولة.
3- إتاحة البدائل المناسبة لتوفير مجمعات سكنية كاملة المرافق والخدمات علي الأراضي التي لا تصلح أصلاً للزراعة والمتاخمة للمدن والقري.
4- تشجيع التوسع الرأسي في البناء داخل القري والمدن وتوفير الاستثمارات اللازمة لذلك.
5- اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من تناقض مصالح الملاك بين العائد الحالي لأراضيهم، والمكاسب التي تجنيها الأرض من الاستخدامات غير الزراعية.

المراجع :

1- عبد التواب اليماني (دكتور)، سمير عدلي (دكتور)، **بعض قضايا سياسة استخدام الموارد الأرضية والمائية في مصر**، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الندوة القومية للسياسات الزراعية في جمهورية مصر العربية ، يناير 1992.
2- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة الشئون الزراعية ، قسم الدورة ، **بيانات غير منشورة**، 2011.
3- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة الأراضي الجديدة، **بيانات غير منشورة**، 2011.
4- مديرية الزراعة بمحافظة أسيوط ، إدارة حماية الأراضي، **بيانات غير منشورة**، 2011.
5- محافظة أسيوط ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **بيانات غير منشورة**، 2011.
6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **بيانات غير منشورة**، 2011.
7- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **الكتاب الاحصائي السنوي**، أعداد مختلفة.

An Economic Study about Encroachment on Agricultural Land at Assiut Governorate

Ramy Ahmed Abdel Hafeez

(Summery and Conclusion)

The study aimed to shed light on the development in the area of agricultural and the encroachment on it in Assiut Governorate. The study reached the following:

1- Old agricultural land has been decreased at an increased rates as a result of the encroachment on it.
2- The development of reclaimed area was able to cover the decrease in old land area at most counties of the governorate.
3- The period after January 25/2011, was accompanied by a real revolution concerning the encroachment on agricultural land that may consume all of old agricultural land in the near future.

The study recommended the following:

1- The need for an immediate cessation of individuals or sate encroachment on agricultural land.
2- Facing the contrary interest of agricultural land owners among their current returns from their land and that of alternative uses.
3- Crate alternative opportunities for the provision of residential facilities in the land which originally is not suitable for agricultural.
4- Encourage building vertical expansion within the villages and cities, providing the necessary investment needed to it.